

الإعلام.. قاطرة للتنمية والديمقراطية!



شوقي السيد

■ تواصلًا مع مقال سابق، نشر في ذات المكان، يوم الجمعة 23 أغسطس الماضى، عن إنارة الطريق واتخاذ القرار، ودور وسائل الإعلام والصحافة، فى تهيئة المناخ لاتخاذ القرار الصحيح، ليكون الإعلام قاطرة لتحقيق التنمية الشاملة، وتعميق الديمقراطية، ولم يكن ذلك المقال هو الوحيد فى هذا السياق، وإنما كان تتابعا لمقالات نشرت من قبل فى الصحف القومية والحزبية على السواء، على مدى أكثر من ربع قرن من الزمان، فى مواجهة الفوضى الإعلامية أحيانا، ودفاعا عن الحرية المسؤولة فى كل الأوقات، فى «كلمات لبلادى» الجزأين الأول والثانى..، مواجهة الشائعات، أو غيبة الموضوعية، وفاعلية وسائل الصحافة والإعلام لتكون قاطرة للتنمية والديمقراطية فى البلاد، والتى كان لها دوماً الفضل العظيم والدور الوطنى الكبير فى الدفاع عن الحريات وعن الوطن والاستقلال على مدى التاريخ!!.

■ وبمناسبة ما نشرته وسائل الإعلام الوطنية والأجنبية، عن الإحصائيات التى أعلنها الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء، بزيادة نسبة الفقر فى مصر إلى 32.5%، وقد تم النشر أحيانا بموضوعية وأمانة، وأحيانا أخرى بالتشهير والمتاجرة، واتخاذها منصة للمظلوميات والمزايدات، وامتد النشر إلى جوانب أخرى عن العدالة الاجتماعية والديمقراطية وحقوق الإنسان فى مصر، نشرتها هيئة الإذاعة البريطانية B.B.C. بتاريخ 13 أغسطس الماضى، «برنامج تريدنج» وبعدها فى 16

أغسطس، وكذلك شبكة C.N.N الأمريكية، ووكالة رويترز بتاريخ 31 يوليو الماضي، وأسوشيتد برس في ذات التاريخ، وصاحب هذا وذاك، برامج التوك شو في الدوحة واسطنبول والتعليقات عبر مواقع التواصل الاجتماعي!!

■ وفي مواجهة هذا الحشد الإعلامي الموجه، نشرت جريدة الوطن بعدها الصادر 28 أغسطس الماضي، تحقيقًا مطولاً مع مُصدر التقرير، ردًا على ما أثير من تعليقات، ليؤكد لنا الجهاز المركزي أن الإجراءات الاقتصادية لم تؤثر سلبيًا على مستوى المعيشة بفضل برامج الحماية الاجتماعية، وأن الزيادة السكانية تلتهم النمو، وأن الأسرة من 6-10 أفراد تصدر للمجتمع 16 مليون فقير، وأن هناك تراجعًا لمعدلات البطالة في الربع الأخير من عام 2018 بالمقارنة بالربع الأول من عام 2019 بسبب خلق فرص العمل وتراجع معدل التضخم، وأن المواطن سوف يجني ثمار الإصلاح في عام 2021، وأن المتوقع خفض نسبة الفقر من 32.5% إلى 25% في عام 2020، لكن هذا التحرك الإعلامي، كان رد فعل لما نشر من إعلام موجه ولم يكن فاعلاً!!

■ والسؤال المهم يا حضرات..

هل يمكن لوسائل الإعلام، أن تكون مؤثرة وفاعلة.. لا أن تقف عند حد الرد أو التصحيح أو التكذيب فقط، وإذا كانت مهمة وسائل الإعلام ومسؤوليتها، التعبير عن الرأي العام وصياغته وتكوينه، والقيام بدورها في الإعلام والتنوير لتكون عين وبصيرة الأمة، وقائدًا لقاطرة التنمية والديمقراطية في البلاد؟؟... والإجابة بنعم.

وحتى يكون الإعلام كذلك، يجب أن يتمتع بالمصداقية، وأن تتعدد منابرّه حتى يكون متنوعًا ومؤثرًا وفاعلاً، وأن تتسع فيه دائرة الحرية والمسؤولية، وتنمية قدرات العاملين في محرابه، وأن يحظى بالرقابة الداخلية الذاتية بضمير أبنائه، لأن الإعلام إذا كان خادماً أميناً فهو سيد مرعب، وإذا كان حارساً على الحرية فهو في حاجة إلى من يحرسه ويحميه، كما يجب أن يجرى النشر والتعليق بموضوعية لإنارة الطريق واتخاذ القرار الصحيح، خاصة إذا كنا في طريق التنمية الشاملة وفي الطريق إلى الديمقراطية، ويتصل بهذا الموضوع، الحالة الراهنة في الثقافة والفنون والغناء والمسرح باعتبارها جميعاً وسائل التعبير ومناقشة القضايا والتوعية والتوجيه والاستشارة للتنمية والديمقراطية في البلاد!!.

■ وفي باب محاسبة أبنائه ومساءلتهم، فإن الأمر لا يعنى تكميم الأفواه، أو التخويف والتهديد بالجزاءات، أيًا كان نوعها سواء منع الظهور أو عدم النشر، إذ يجب أن يجرى الحساب والمساءلة بمعايير مهنية مسؤولة، عالية القدر برعاية من شيوخها وخبرائها، ومهارة وخبرة رجالها وفطنتهم، ولهذا كان التزام الدولة بضمان استقلال مؤسساته وتعددتها، والتعبير عن كل الاتجاهات، التزامات دستورية، لتقيم توازنًا عادلاً بين الحرية والمسؤولية، حتى لا تمثل المسؤولية أو المساءلة تغولاً على الحرية تعصف بها أو يترك العنان للفوضى تضرب أطناها، ولهذا كان من اللازم، أن يعهد بالمساءلة إلى هيئات مستقلة وفقاً لقواعد وضوابط موضوعية وموثيق شرف مهنية، لا يكفي أن يعهد بها إلى النقابات المهنية التي دائماً ما تنحاز إلى حماية الحقوق رافعة شعارها، دون المسؤوليات والواجبات لأعضائها، لاعتبارات انتخابية، ولا يتحقق ذلك بالتشريعات وحدها لأن التطبيق هو حياة التشريع، وهو ما كشفت عنه وقائع التاريخ!!.

■ ومن حسن الطالع أن يدرك الرئيس السيسي في بحث له منذ ثلاثة عشر عامًا، بكلية الحرب الأمريكية بولاية بنسلفانيا بالولايات المتحدة، نشر في 15 مارس 2006، عن «الديمقراطية في الشرق الأوسط»، عبر فيه صراحة عن أهمية وسائل الإعلام، واعتبرها أهم تحديات الديمقراطية، وحذر من الهيمنة المفرطة للحكومة على الإعلام، والتي لا تقدم دورًا مسؤولًا لصالح المجتمع كله، والكتمان على الفساد، وإيهام عموم الناس أن حكومتهم صالحة وتسهر على رعايتهم كمواطنين، رغم أن الكثير من رجال الشارع يدركون حقائق الأمور عبر وسائل أخرى، وأن وسائل الإعلام بهذا الشكل تمثل عقبة لوجود الحكم الديمقراطي، وأن التحدي هائل، وأن من يتولى السلطة، عليه أن يستعد للتخلي عن الهيمنة على وسائل الإعلام، وأن المراحل الأولى للديمقراطية تقتصر إلى التقارير الإعلامية الموضوعية حتى يحين الوقت لتأسيس منظمات إخبارية مستقلة، متحررة من تلقى العقوبات الحكومية، وإن أولى الخطوات المهمة تأتي عبر الاستقلال، والضغط من الدول الديمقراطية لصالح الصحافة الحرة، وانتهى البحث إلى استنتاجات وتوقعات أهمها أن التعليم والإعلام عاملان رئيسيان نحو إقامة الديمقراطية!!.

■ وإذا كان الأمر كذلك يا حضرات.. فإن وسائل الإعلام عندنا في مصر مدعوة لتكون قاطرة التنمية والديمقراطية، لتبهر الطريق قدمًا بالكلمة الصادقة والنقد الموضوعي، ولا تقف عند حد ردود الأفعال للرد على ما يثار، أو تكتفى بالتمجيد والتكبير، بل عليها أن تتسع دائرتها بالتعددية والحرية والتنوع والاستقلال، وبالقول والعمل وليس بالتشريعات وحدها، وأن يتم البدء في تنمية قدرات العاملين في بلاطها، لتعبّر بالكلمات الصادقة، والحقائق الموضوعية، والنقد البناء، في محرابها، وأن تحظى بالحرية والمسؤولية وفق مواثيق شرف إعلامية..

فهل يتحقق ذلك حالًا لأنها عندئذ، وعندئذ فقط، تُصبح قاطرة للتنمية والديمقراطية وبدونها يصبح الطريق شاقًا صعب المنال.. والله المستعان!!.